SHAREK YOUTH FORUM منتدى شارك الشبابي

15 عاما 15 years

SHAREK شارك

Empowering the Future تمكين جيل مستقبل

UNDP

Empowered lives. Resilient nations.

المجالس الشبابية المنتخبة على المستوى محلي

دليل المساءلة الاجتماعية

www.ylc.ps www.sharek.ps www.ylc.ps www.sharek.ps www.ylc.ps

المجالس الشبابية المنتخبة على مستوى محلي

دليل المساءلة الاجتماعية

دليل المساءلة الاجتماعية

مقدمة

تعتبر المجالس الشبابية المنتخبة أداة لتفعيل المساءلة على المستوى المحلي. فكون هذه المجالس مشكلة بانتخابات شبابية، فهي تكتسب شرعية معينة لمثيل الشباب على المستوى المحلي، ومن جهة أخرى، فإن صيغتها التي توازي الهيئات المحلية من حيث العضوية واللجان، تمكن أعضاء المجالس من فهم آليات عمل الهيئات المحلية، وأخيرا فإن المستوى المحلي، يعتبر الأكثر قربا من أوجه حياة المواطنين، والخدمات المقدمة لهم، وهذا ما يضيف أهمية كبيرة للمساءلة ضمن هذا المستوى. وعليه يقدم هذا الدليل، أهم التعريفات والادوات اللازمة لعملية المساءلة الاجتماعية، مع أهمية التأكيد هنا، أن الادوات التي يقدمها هذا الدليل لا تقتصر على المجالس المحلية الشبابية، وإن كانت صياغة جزء منها تتعلق بالمجالس حصرا، إذ يمكن تكييف هذه الأدوات، وتطويرها، بما يناسب العديد من أشكال المساءلة الاجتماعية وعلى مختلف المستويات.

أولا: مفهوم المساءلة الاجتماعية

تعتبر المساءلة الاجتماعية واحدة من أهم المفاهيم والممارسات التي تتقاطع فيها أشكال مختلفة من علاقة المواطنين أفرادا ومجموعات مع المؤسسات، سواء أكانت تلك المؤسسات حكومية مركزية، أو محلية، أو حتى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فالمساءلة الاجتماعية، تفيد باختصار أن المواطن هو محور عملية الحكم والمأسسة، ولذا فمن حقه أن يشارك في القرارات والسياسات الصادرة التي تمس حياته، ومن جهة أخرى أن يكون قادرا على محاسبة المسؤولين عن مخرجات أفعالهم، وخاصة بما يتعلق بنوعية الخدمات التي يتلقاها المواطنون.

إن المساءلة الاجتماعية، هي أحد أشكال المشاركة الرئيسية، بل هي الأداة الأكثر فاعلية للتأكيد على أن مشاركة المواطنين تقترب مكن هدفها الأسمى ألا وهو تغيير في علاقات القوة في المجتمع بما يشمل حدود الصلاحيات والمسؤوليات. بمعنى أنه بمقدار ما يكون للمواطنين تأثير في صناعة القرار، ومحاسبة المسؤولين عن تنفيذ القرار، فإن هوامش المشاركة تكون أوسع، وهو ما يعني أن المواطن هنا يقترب من أن يكون وكيلا للتنمية والتغيير والقرار، لا مجرد متلق له.

هذا من حيث المفهوم في صيغته المجردة، أما من حيث التطبيق، فإن المساءلة ليست مجرد شعار، بل أن تحقيقها يتطلب مجموعة من الإجراءات والأدوات، التي تبدأ بالمأسسة، والقوانين والأنظمة، والمبادرات وغيرها. وهو ما يسعى هذا الدليل لتقديم أفكار عامة حوله، إنطلاقا من تجارب ومبادرات شبابية، سبق وأن حققت بعض النتائج على صعيد ممارسة المساءلة، لكن ما حققته ما زال في مرحلة من التطوير، وبالتالي يحتاج لمزيد من الجهود، وتفعيل الأدوات.

المساءلة الاجتماعية، هي أسلوب للإدارة العامة يشرك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في صنع القرارات العامة وإخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة. وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطنين من توضيح احتياجاتهم، وإشراكهم في صنع

السياسات وتوزيع الخدمات وتقييم فاعليتها وعدالتها وتوزيعها. إن كان التعريف أعلاه يقدم بعبارات مختصرة معنى المساءلة الاجتماعية فإن مزيدا من التحديد لمفهوم المساءلة يقتضي التوقف أمام بعض متعلقات المفهوم: المبادئ، الشروط، الأهمية.

ثانيا: المبادئ الرئيسية في المساءلة الاجتماعية

1. **الشفافية**، والتي تتطلب:

- الافصاح عن المعلومات ونشرها، أي أن الجهات الحكومية تتيح المعلومات فيما يتعلق ببرامجها وميزانياتها...
- إزالة الغموض عن المعلومات، وذلك بتعزيز وعي المواطنين، وفهمهم للقوانين.

2. **المساءلة**، وهي عملية باتجاهين:

- فمن جهة المواطنين والمؤسسات المعبرة أو المنظمة لهم ولمصالحهم، تعني قدرتهم على مساءلة أو إخضاع الأجسام الحكومية للمساءلة، ويتم ذلك، بشكل أساسي بأن يمتلك المواطنون قدرة على التعبير عن وجهات نظرهم وأولوياتهم، والمطالبة بحقوقهم، ويتجلى ذلك بأشكال كثيرة، منها المشاركة في عمليات القرار والسياسات، وممارسة الضغط عبر القنوات الرسمية، وتقديم الشكاوى، وتنظيم الاحتجاجات، لذا تعتبر المشاركة بحد ذاتها مفهوم شديد الصلة بالمساءلة.
- ومن جهة الحكومة، أن تخضع في أفعالها لتلك المساءلة. وهنا، نكون أمام ثنائية أخرى، أن تتحمل لحكومة مسؤلياتها كواجبات ملقاة على عاتقها، بما يضمن الامتثال للقانون، وخجمة الصالح العام بأعلى درجات الكفاءة والعدالة، ومن جهة أخرى أن من حق المواطن التمتع بالحقوق والخدمات التي تكفل له حياة كريمة.

3. **المشاركة**، وتعني أساسا وجود قنوات وأجسام وإجراءات تمكن المواطنين من المشاركة في التأثير على السياسات والقوانين والبرامج التي تؤثر في حياتهم، سواء تعلق الأمر بالانتخابات، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الإعلام.

ثالثا: الشروط اللازمة للمساءلة

1. بيئة مؤسسية مواتية
2. قوانين ملائمة
3. كفاءة القطاع الحكومي، ودعمه للمساءلة

4. قدرات مؤسسية لدى أصحاب المصلحة غير الحكوميين

رابعا: أهمية المساءلة الاجتماعية

1. ضمان استجابة السياسات لمصالح أوسع فئة من المواطنين
2. ضمان تخصيص وتوزيع الموارد والخدمات بكفاءة وعدالة
3. الحد من الفساد
4. مراقبة نوعية الخدمات وتطبيق السياسات

المحاور الأربعة لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم إلعربي:

وضعت شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي أربع قضايا أو محاور يمكن اعتبارها المكونات الأساسية للمساءلة الاجتماعية، وهي:

- **إتاحة إلمعلومات:** يقوم هذا المحور على أحد حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في حرية الحصول على المعلومات، وذلك بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، ويتعلق هذا المحور بقدرة المواطنين على رؤية المعلومات التي تقوم عليها عملية القرار، كخطوة أولى نحو مساءلة القادة. ويرتبط هذا المحور بوجود قانون أساسي ومدى تفعيل القانون، أو الالتزام به (يعتبر الالتزام واحداً من العوامل التي قد تتأثر بالفساد و/أو قدرة الحكومة على الاحتفاظ بالسجلات ونشر المعلومات.)
- **شفافية الموازنة:** يشير هذا المحور إلى نشر المعلومات المالية المرتبطة بتوفير الخدمات، بهدف زيادة المساءلة وتمكين الأطراف المعنية من التأثير على مخصصات الإنفاق، يمكن أن يتم إشراك المواطن في القرارات المتعلقة بالميزانية في أي مرحلة بدء من وضع الميزانية إقرارها والتنفيذ والرقابة.
- **حرية إنشاء إلجمعيات:** يتعلق هذا المحور بشرعية المجتمع المدني في التنظيم والتسجيل، وهو حق يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وقد ارتبطت حرية إنشاء الجمعيات على مدار التاريخ بالمجموعات المنظمة التي تجمعها مصلحة مشتركة مثل نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني.
- **توصيل الخدمات:** عادة ما تكون الخدمات المقدمة للفقراء محبطة في جودتها وكميتها وامكانية الوصول إليها وهذا بحسب البنك الدولي، فيمكن أن يؤثر المواطنين على توصيل الخدمات من خلال التأثير على صانعي القرار أو من خلال المشاركة في إدارة الخدمات وتنفيذها.

خامسا: كيف تعمل المساءلة الاجتماعية

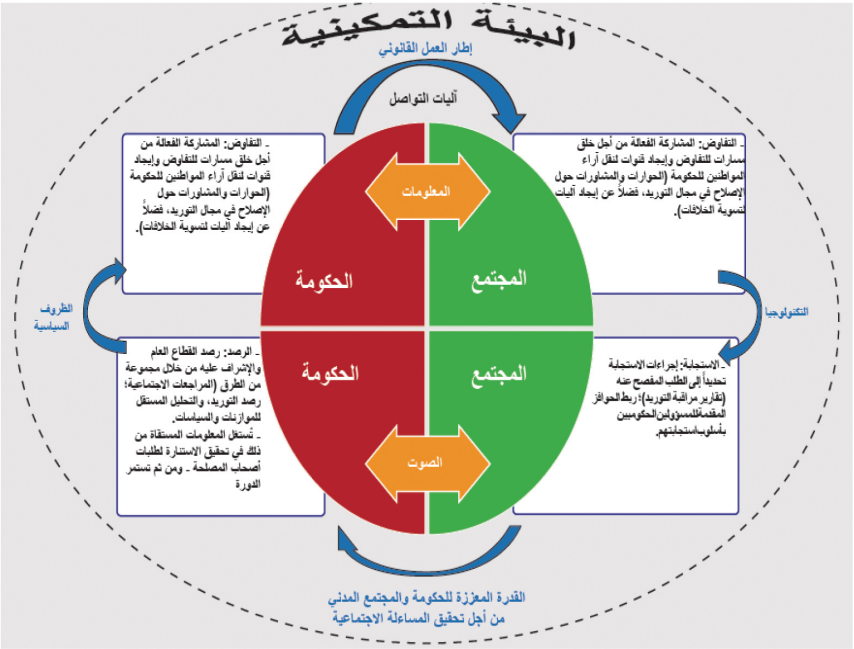

سادسا: المساءلة الاجتماعية في السياق الفلسطيني[1]

إن وقوع فلسطين تحت احتلال مستمر، وبها سلطة وطنية ليس لها سيطرة على معظم أرضيها ومواردها الطبيعية وحدودها، وحركة شعبها، ناهيك عن أن أراضيها مقسمة بين إقليمين جغرافيين منفصلين، مضت سنوات على وجود حكومتين بسبب الانقسام، ما يعني أن المواطنين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة يتعاملون مع سلطتين.

وهنا تكاد تجمع غالبية الدراسات على عدد من **العوائق الرئيسية أمام مساءلة اجتماعية فاعلة في فلسطين**، وهي:

- الاحتلال الإسرائيلي الذي يحد من قدرة السلطة الفلسطينية، الأمر الذي ينعكس على فاعلية الخدمات، وأحيانا، يكون الاحتلال ذريعة أمام تبرير القصور في أداء المؤسسات الفلسطينية.

[1] يعتمد هذا الجزء في معلوماته وتحليلاته بشكل أساسي على: شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، "تقييم أولي عن المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي"، 2013.

- ضعف الأجسام التمثيلية والمؤسسات المجتمعية، ويتجسد هذا الضعف أساسا في شكل العلاقة بين تلك الأجسام والمواطنين، حيث تتسم هذه العلاقة عادة بالتباعد بين النخبة التمثيلية والجمهور.
- ضعف الجهاز القضائي، وتأثره بالعوامل السياسية الداخلية، لا سيما المناخ الفصائلي.

ممارسات المساءلة الاجتماعية في فلسطين

وضعت السلطة الفلسطينية العديد من التشريعات والآليات لتعزيز المساءلة ومحاولة وضع حد للفساد، ومن بين الأمثلة: القانون الأساسي، وقانون الانتخابات، وقانون غسيل الأموال، وقانون حماية المستهلك، وقانون مكافحة الفساد، ومعايير واشتراطات القانون، فعلى سبيل المثال حققت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان انجازات فيما يتعلق بحماية الحقوق المدنية (على سبيل المثال حقوق المعاقين)، وقد قامت بجهود مشتركة مع غيرها من منظمات حقوق الإنسان الأساسية في جهودها لتعزيز القانون والنظام. كما شكلت لجان وهيئات متخصصة، مثل أقسام الشكاوى، وقسم حقوق الإنسان في الشرطة، وغيرها.
وقد أطلقت العديد من المؤسسات حملات وطنية لتعزيز المساءلة، ومن ضمنها مثلا الحد من استخدام السيارات الحكومية لأغراض شخصية. وقد شهدت هذا المجال بعض الإصلاحات الحكومية بما يشمل وضع وتعزيز أدوات الرقابة والإدارة المالية ونظم التحكم في الشفافية. فضلاً عن ذلك أحرزت منظمات المجتمع المدني في فلسطين نجاحاً ملحوظاً في تطبيق العديد من أدوات الحوكمة في عملها وعملياتها مدعمة نظم وإجراءات المساءلة، مثل تقارير المراجعة، وأدوات مساءلة الإدارة المالية، وقواعد السلوك ونشر التقارير المالية على شبكة الإنترنت.

المساءلة الاجتماعية، تجارب شبابية

أطلق منتدى شارك الشبابي على امتداد السنوات الخمس الأخيرة عدة مبادرات ومشاريع، تضع الشباب في قلب عملية المساءلة الاجتماعية، ومن أهم هذه المبادرات:

- **المجلس التشريعي الشبابي:** الهدف منه تعزيز انخراط الشباب في العملية الديمقراطية والسياسية، والضغط على صناع القرار في فلسطين للشروع بإجراءات تضمن إعادة بناء السلطات الثلاث بالشكل الذي يضمن تمثيل جميع شرائح المجتمع، ويؤكد على ضرورة الفصل بين السلطات، وأهمية الحفاظ على دورية الانتخابات أساسا للشرعيات المختلفة. أما في أهدافها التفصيلية، فقد سعت المبادرة، إلى محاكاة المجلس التشريعي الفلسطيني، في تكوينه ووظائفه، لزيادة وعي الشباب بالعملية التشريعية وعلاقتها بالسلطتين التنفيذية والقضائية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة أدوار تعزز مشاركتهم. و ومسؤوليتهم الاجتماعية والحكم الرشيد وصنع القرار. ولتحقيق ذلك تم إجراء انتخابات تشريعية للشباب على المستوى الوطني، شارك فيها حوالي 50 ألف شاب، لاختيار 132 عضو في المجلس، والذي يحاكي في تركيبته ولجانه المجلس التشريعي الفلسطيني.

- **المجالس المحلية الشبابية:** عمل منتدى شارك الشبابي على تنظيم انتخابات شبابية على المستوى

المحلي، لتشكيل مجالس محلية شبابية تعمل بشكل يوازي مجالس الهيئات المحلية في المواقع التي تعمل بها، وذلك ضمن رؤية قوامها: " *تعزيز وتفعيل مشاركة الشباب في الشأن المحلي، بما يشمل انخراطهم في هياكل وبنى مؤسسية، أو برامجية تنفذ على المستوى المحلي. وصولا إلى أوسع مشاركة شبابية، بما يشمل جميع الهيئات والمجالس المحلية*". وتعمل هذه المجالس على تحقيق ما يلي:

1. تعزيز المساءلة المجتمعية للهيئات المحلية، وضمان وسائل رقابية ناجعة على عملها.
2. التوعية والضغط بأهمية دمج مصالح ومنظور الشباب على المستوى المحلي.
3. مساندة عمل الهيئات المحلية (المساندة هنا بمعنى التعاون في مجالات الاهتمام المشترك، أو تلك المجالات التي يشكل فيها الشباب جسرا بين الهيئات المحلية والمجتمع المحلي ككل).

سابعا: إطار إجرائي مقترح

الانظمة الحكومية	منهج المسائلة المجتمعية المتبع	أدوات وآليات المسائلة المجتمعية المستخدمة
السياسات والخطط	صنع القرارات و التخطيط المبني على المشاركة	• منتديات القضايا المحلية • حلقات نقاشية • الإقتراع • المؤتمرات • جلسات الاستماع العامة
الموازنات والمصروفات	اعمال المسألة المجتمعية المتعلقة بالميزانية	• وضع الميزانية بالمشاركة • الميزانيات البديلة • تحليل الميزانية المستقلة • الميزانية المبنية على الاداء • توعية الجمهور لتحسين المعرفة بالموازنات • الإستقصاءات المتعلقة بتتبع المصروفات العامة • الرقابة المجتمعية • بوابات الشفافية (مواقع إلكترونية للموازنات)
الخدمات المقدمة	دمج المسائلة المجتمعية في عملية المتابعة والتقييم للخدمات و الإحتياجات العامة.	• جلسات الاستماع العامة • إستطلاعات الرأي العام
الرقابة العامة (المجتمع)	المسائلة المجتمعية و الرقابة العامة	• لجان رقابية تابعة للمجتمع المدني • لجان رقابية محلية

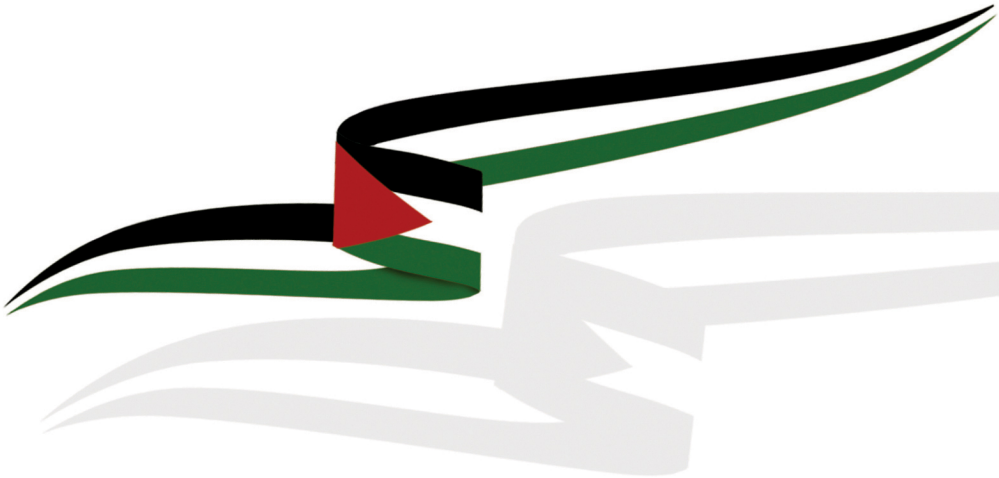

منتدى شارك الشبابي

رام الله - حي الطيرة - هاتف : 022967741 - 022975487

info@sharek.ps

www.sharek.ps

SHAREK YOUTH FORUM منتدى شارك الشبابي

15 عاما 15 years

SHAREK

Empowering the Future

UNDP

Empowered lives.
Resilient nations.